Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإمكان ، فيجب أن يكون العكس على جهة الإمكان .

هذا خلاصة ما ذكره في هذا الموضع ، وهو راجع إلى ما ذكره في عكس السّالبة الدّائمة ؛ ولنا فيه نظر .

انعكاس المشروطة العامّة

قال المصنّف : «وإذا ظهر أنّ عكس الموجبة الضّرورية التي يكون موضوعها على سبيل الحقيقة – لا أن يكون موجودًا في الخارج – ممكنة عامّة ، ظهر أنّ عكس المشروطة العامّة كذلك[1] . وإذا كان الحال في الموجبة الضّرورية كذلك ، ففي غيرها من القضايا أولى .

وهذا البيان – وإن كان إقناعيًّا – لكن لو رُجعَ[2] فيه إلى العقل والإنصاف ، لظهر أنّه حقّ»[3] .

قال المفسّر : إذا صحّ ما ذكروه في الموجبة الكلّية الضّرورية ، وهو أنّ عكسها إذا كانت حقيقية ممكنة عامّة فعكس المشروطة العامّة كذلك ، لأنّها ضرورية أيضًا إلاّ أنّها بحسب الوصف لا بحسب الذّات ؛ وإذا ثبت ذلك في
[36ظ] الضّرورية المطلقة والمشروطة العامّة ، وهي أيضًا من القضايا الضّرورية ، كان انعكاس ما ليس بضروري من القضايا – نحو : الدائمة ، والعرفية العامّة ، والمطلقة العامّة ، والممكنة العامّة – ممكنًا عامًّا أولي .

قال : «وهذا البيان وإن كان إقناعيًّا ، إلاّ أنّه إذا تأمّله المنصف علم أنّه حقّ» . ويعنى أنّ لقائل أن يقول : «ولِمَ قلتم : إنّ الضّروريات إذا انعكست ممكنة عامّة ؛ وتعويلكم فيه على الأوليّة إنّما يفيد الظّنّ لا القطع ، لجواز أن يكون ما ليس كالضّروري في القوّة والجلاء يخالف حكمه حكمَ

---

1 كذا في الاصل ، وفي (أ) و(ل) : أيضًا ممكنة عامّة .

2 في (أ) و(ل) : روجع .

3 انظر : (أ) : 3ظ ، و(ل) : 7و .